وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 01 يونيو 2023

أخبار الطاقة

صادرات الديزل الشرق أوسطية لأوروبا الغربية تتجه للانخفاض بعد أبريل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تتجه صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا الغربية إلى تباطؤ في مايو بعد تسجيل رقم قياسي في أبريل، حيث أرسل ميناء خورفكان الإماراتي في إمارة الشارقة أول شحنة له منذ ما يقرب من عامين مع تمديد حظر الاتحاد الأوروبي على واردات المنتجات النفطية من روسيا إلى شهره الثالث، وفقا لأحدث بيانات الشحن.

وظلت بلجيكا أكبر وجهة في أبريل، عند 151 ألف برميل في اليوم، في حين كانت المملكة العربية السعودية أكبر مورد، عند 331 ألف برميل في اليوم، وفقا لبيانات ستاندرد آند بورز للسلع العالمية عبر البحار. وبلغ الإجمالي حوالي 634 ألف برميل في اليوم في أبريل، ارتفاعاً من 534 ألف برميل في اليوم في مارس وأكبر عدد منذ عام 2016 على الأقل عندما بدأ جمع البيانات. وظلت الشحنات لشهر مايو حتى الآن فقط 163 ألف برميل في اليوم.

وقال هيدي جراتي، رئيس أبحاث التكرير في أوروبا في ستاندرد آند بورز العالمية: «تم إغلاق الامدادات من الشرق الأوسط إلى أوروبا طوال معظم الشهر حيث تم تزويد مجمع الديزل الأوروبي جيداً بمصافي التكرير التي عادت من الصيانة، وإشارات إلى تباطؤ الطلب المحلي وتضخم المخزون». ونتيجة لذلك، تحرك المزيد من وقود الديزل في الشرق الأوسط متجهاً شرقا وجنوبا بدلا من ذلك.

وانقلبت هيمنة روسيا على إمدادات المنتجات النفطية الأوروبية رأساً على عقب في أعقاب حرب أوكرانيا. وكانت روسيا المصدر الرئيسي للديزل وزيت الغاز لأوروبا الغربية قبل الحرب، وتولى الشرق الأوسط زمام الأمور في الربع الأول من هذا العام، عند 369 ألف برميل في اليوم.

وبحلول الربع الثاني من عام 2024، من المتوقع أن تصل شحنات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا الغربية والشرقية إلى 505 آلاف برميل في اليوم.

وسجل ميناء خورفكان الإماراتي، الذي ينافس مركز تجارة النفط القريب في الفجيرة، أول شحنة ديزل إلى أوروبا الغربية منذ يوليو 2021 عند 11000 برميل في اليوم في أبريل. وقفزت شحنات الديزل العمانية إلى أوروبا الغربية إلى 13000 برميل في اليوم في أبريل، وهو أكبر عدد منذ أكتوبر 2022.

في وقت، تزخر منطقة الشرق الأوسط بمصافي تكرير جديدة لتلبية الطلب من أوروبا مع زيادة طاقة المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وسلطنة عمان، بينما يتم تحديث مجمع الرويس العملاق في أبو ظبي. وستساعد هذه المشاريع، المصممة لمعالجة الخام المحلي، على تعزيز قدرة تقطير النفط الخام في الشرق الأوسط إلى 10.04 مليون برميل في اليوم بحلول نهاية عام 2023، بزيادة قدرها 20 ٪ تقريبًا في خمس سنوات فقط، وفقًا لقاعدة بيانات ستاندرد آند بورز للتكرير.

وقامت مصفاة الزور الكويتية بأول شحنة ديزل «شتوية» إلى أوروبا في ديسمبر 2022، بقدرة 66000 طن متري. ومن المتوقع أيضًا أن تصبح مصفاة جازان السعودية موردًا كبيرًا للديزل إلى أوروبا في نهاية المطاف.

في غضون ذلك، دفعت المخاوف بشأن الطلب على الديزل في الأشهر الأخيرة العقود الآجلة لزيت التدفئة الأمريكي إلى أدنى مستوى لها منذ ديسمبر2021. وتتعرض أسعار الطاقة أيضًا لضغوط بعد أن أظهرت بيانات من الصين تراجع نشاط التصنيع بشكل غير متوقع في أبريل. والصين هي أكبر مستهلك للطاقة في العالم وأكبر مشتر للنفط الخام.

وقال صندوق النقد الدولي إن إعادة فتح الاقتصاد الصيني ستكون محورية لآسيا، حيث رفع توقعاته الاقتصادية للمنطقة. لكنه حذر من مخاطر التضخم المستمر وتقلبات السوق العالمية مدفوعة بمشاكل القطاع المصرفي الغربي.

وتراجعت هوامش الديزل العالمية بنحو النصف منذ فبراير، مما أدى إلى تراجع أرباح شركات التكرير، مع استمرار الصادرات الروسية على الرغم من العقوبات، مما ساعد الإنتاج من الصين والهند على بلوغ أعلى مستوياته على الإطلاق في مارس.

وكان من المتوقع أن تؤدي العقوبات الغربية وسقوف الأسعار المفروضة على الخام والمنتجات النفطية الروسية في ديسمبر وفبراير إلى تضييق إمدادات النفط على مستوى العالم. ومع ذلك، تواصل روسيا تصدير النفط منخفض التكلفة، مما يمكّن أكبر عملائها -الهند والصين- من تعزيز إنتاجهم من التكرير وصادراتهم. في غضون ذلك، يتم إرسال منتجات النفط الروسية بكميات كبيرة إلى مراكز النفط لتخزينها وإعادة تصديرها في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك، يتم إطلاق العديد من مجمعات التكرير الجديدة هذا العام في الشرق الأوسط والصين، مما ينتج عنه المزيد من المنتجات النفطية للتصدير ويزيد من انخفاض هوامش التكرير. وقالت شركة ريلاينس للصناعات الهندية، المشغلة لأكبر مجمع تكرير في العالم، إن هوامش زيت الغاز تراجعت مع بقاء إمدادات الديزل الروسية ثابتة، بينما أدى شتاء معتدل بشكل غير عادي في أوروبا إلى زيادة المخزونات.

وقالت الشركة إن الطلب على زيت الغاز ليحل محل الغاز الطبيعي في توليد الطاقة قد انخفض أيضًا بعد أن تراجعت أسعار الغاز الطبيعي المسال الفوري من أعلى مستوياتها على الإطلاق. وتراجعت هوامش أرباح بارجة الديزل الأوروبية المعيارية إلى أدنى مستوياتها منذ فبراير 2022 الأسبوع الماضي إلى حوالي 13.70 دولارًا للبرميل، متأثرةً بأحجام الواردات المرتفعة وإعادة تشغيل المصافي الفرنسية بعد الإضرابات المتعلقة بالعمالة.

وبالمثل، تراجعت هوامش زيت الغاز الآسيوي بنسبة 31 ٪ في أبريل إلى أدنى مستوياتها منذ يناير 2022 عند حوالي 14 دولارًا للبرميل الأسبوع الماضي بسبب ارتفاع المخزونات وإغلاق نافذة المراجحة على أوروبا منذ شهور. وتراجعت أرباح معالجة برميل خام برنت في مصفاة أوروبية نموذجية بنحو 71 ٪ إلى أدنى مستوى منذ يناير من العام الماضي إلى 3.56 دولار للبرميل في أبريل، بينما انخفضت هوامش أرباح التكرير في آسيا بنحو 57 ٪ إلى 2.54 دولار للبرميل في الشهر.

ومع ذلك، أظهرت بيانات رفينيتيف أن هوامش البنزين الأمريكي قوية قبل موسم القيادة الصيفي وانخفاض المخزونات، مما يدعم هوامش التكرير الإجمالية مقابل خام غرب تكساس الوسيط عند حوالي 21 دولارًا للبرميل. وارتفعت مخزونات البنزين بشكل غير متوقع الأسبوع الماضي للمرة الأولى في ثمانية أسابيع، لكنها لا تزال أقل بمقدار 9.9 ملايين برميل من متوسط 2015-2019 و8.8 ملايين برميل أقل من مستويات العام الماضي، حسبما قالت شركة استشارات الطاقة إف جي إي.

وفي آسيا، كانت المصافي ترفع إنتاج البنزين وتقلص الديزل لتحسين هوامش ربحها. مشيرة إلى أن ارتفاع إنتاج البنزين وزيادة الصادرات من الصين قد يضيقان عجز المنطقة في وقود السيارات على أساس شهري في مايو. وبالمثل، تتعرض هوامش البنزين الأوروبية القياسية لضغوط من الانخفاض الحاد في الطلب على الشحنات من الأسواق الرئيسية في غرب إفريقيا، حتى مع تعافي الصادرات على الطريق عبر المحيط الأطلسي من الشهر الماضي.

وأظهرت بيانات رفينيتيف أن شحنات شمال غرب أوروبا في أبريل على الطريقين بلغت 1.27 مليون طن، انخفاضًا من 1.79 مليون طن تم تصديرها الشهر الماضي وأقل بكثير من 1.84 مليون طن تم تصديرها في نفس الوقت من العام الماضي. وكثفت روسيا شحنات وقود السيارات إلى الدول الأفريقية بعد أن حظر الاتحاد الأوروبي المنتجات الروسية في 5 فبراير. كما تراجعت الصادرات من هولندا إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك في إفريقيا، بعد أن بدأت اللوائح الهولندية الجديدة بشأن معايير مزيج الوقود في الأول من أبريل.

وقد يرتفع الطلب على البنزين في مايو إلى 3.94 مليون برميل يوميا، أو أعلى بنسبة 3 ٪ مقارنة بأبريل. ومن المتوقع أن يتجاوز استهلاك وقود السيارات للعام بأكمله مستوى ما قبل الجائحة لعام 2019 بنسبة 6 ٪ في عام 2023 إلى أكثر من 3.85 مليون برميل في اليوم.

وتشير بيانات حجوزات السفر إلى أن كلاً من وقود الطائرات والبنزين سيستمران في الحصول على الدعم من الطلب المكبوت على السفر. كما سيتم دعم وقود النقل من خلال الانتعاش التدريجي في الرحلات الجوية الدولية. ومع عدم تطبيق قيود كوفيد المحلية، شغل السياح الصينيون المحاصرون مقاعد الطائرات.

كما أن الطلب على الرحلات الجوية في الخارج آخذ في الارتفاع حيث تم رفع متطلبات اختبار بي سي ار للسفر الدولي في 29 أبريل.

واستنادًا إلى أحدث معلومات عن تذاكر الطيران من شركة بيانات السفر فورورارد كييز، ارتفعت حجوزات السفر الصينية المحلية في 28 مايو، بنسبة 200 ٪ عن نفس الوقت من عام 2019، في حين بلغت الرحلات الدولية 79 ٪ من مستوى 2019. وهناك مجال أكبر لزيادة استهلاك الطائرات خلال هذا العام، حيث إن الطلب على وقود الطائرات لم يعد إلى طبيعته بعد.

وهذا يجعل الديزل السلعة الأكثر غرابة من حيث الطلب الصيني على الوقود لأن ثرواته مرتبطة بقطاع البناء الذي تعاني منه الشركات العقارية المثقلة بالديون وقطاع التصنيع الذي يعاني من تراجع الصادرات. وبلغ استهلاك الصين من الديزل في الربع الأول 3.6 مليون برميل يوميا، أي أقل بنسبة 5 ٪ عن العام السابق، ومن المتوقع أن يكون الطلب للعام بأكمله حوالي 4 ملايين برميل يوميا، ثابتا بحلول 2022. وتشير التوقعات لنمو سنوي هامشي فقط في طلب الصين على الديزل في عام 2023 إلى 3.8 مليون برميل يوميًا.

وقالت ميا جينج، رئيسة خدمة النفط الصينية لدى اف جي إي: «الطلب على الديزل هذا العام عالق بين عوامل الدفع والجذب». «ويعمل تباطؤ الإسكان ومخاوف التصدير ضد ارتفاع الخدمات اللوجستية بعد كوفيد والتحسن الاقتصادي والإنفاق القوي على البنية التحتية».

ارتفاع إنتاج النفط الأميركي 12.3 مليون برميل يومياً مع قوة الصادرات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام بمقدار 100 ألف برميل في اليوم عند 12.3 مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 19 مايو، وبقي ضمن النطاق الراسخ الذي يتراوح بين 12.2 مليون و12.3 مليون برميل في اليوم منذ بداية العام، بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، مضيفة بأن مخزونات الخام الأمريكية انخفضت 12.5 مليون برميل في نفس الفترة إلى 244.8 مليون برميل، حيث واصلت المصافي تعزيز عمليات التشغيل بينما ظل الطلب على الصادرات قوياً.

وتوقع محللون، بحسب ستاندرد آند بورز جلوبال، انخفاض مخزونات النفط الخام في المتوسط بمقدار 500 ألف برميل، على الرغم من أن معهد البترول الأمريكي في أواخر 23 مايو أفاد عن انخفاض قدره 6.8 مليون برميل في المخزونات.

وكان الطلب المحلي أعلى، حيث زاد صافي انتاج المصافي الأمريكية 79000 برميل في اليوم إلى 16.1 مليون برميل في اليوم. ومع ذلك، انخفضت الانتاج 131 ألف برميل في اليوم ليصل إلى 8.9 مليون برميل في اليوم في ساحل الخليج الأميركي، حيث شوهد الجزء الأكبر من انخفاض مخزون النفط الخام.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن واردات الولايات المتحدة من الخام تراجعت مليون برميل في اليوم إلى 5.9 مليون برميل في اليوم، مع انخفاض واردات ساحل الخليج الأمريكي بمقدار 441 ألف برميل في اليوم إلى مليون برميل في اليوم. وزادت صادرات الخام الأمريكية، التي يأتي الجزء الأكبر منها من ساحل الخليج الأمريكي، 239 ألف برميل في اليوم إلى 4.6 مليون برميل في اليوم.

وكان من المفترض أن يكون سحب مخزون الخام التجاري من الناحية النظرية محدوداً بإصدار 1.6 مليون

برميل من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي الأمريكي، والتي سيتم إما تصديرها أو معالجتها في مصفاة أو تخزينها تجاريًا.

وانخفضت مخزونات احتياطي البترول الاستراتيجي بمقدار 13.6 مليون برميل منذ الأسبوع المنتهي في 24 مارس كجزء من بيع 26 مليون برميل بموجب تفويض من الكونجرس، على أن تكتمل الشحنات بحلول نهاية يونيو. ويمكن أن تكون البيانات الأسبوعية متقلبة، ولكن الاتجاهات طويلة المدى تظهر عمليات تكرير أعلى وطلبًا قويًا على الصادرات.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن صافي انتاج النفط الخام الأمريكي ارتفع 1.1 مليون برميل في اليوم منذ أوائل مارس، مع 919 ألف برميل في اليوم من هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية. وتوقع محللو ستاندرد آند بورز جلوبال أن ينخفض انقطاع مصافي التكرير في الولايات المتحدة بمقدار 240 ألف برميل في اليوم إلى 650 ألف برميل في اليوم للأسبوع المنتهي في 19 مايو، ويتوقعون أن ينخفض الانقطاع إلى 530 ألف برميل في اليوم للأسبوع المنتهي في 26 مايو.

وتظهر بيانات كبلر لتتبع شحنات النفط، أن الولايات المتحدة صدرت 121 مليون برميل من النفط الخام حتى الآن في مايو، على قدم المساواة مع مستويات أبريل. وفي حين أن المراجحة الفورية لخام غرب تكساس الوسيط في أوروبا مغلقة حاليًا، فإن المراجحة إلى آسيا مفتوحة، وتُظهر البيانات أن الخام الأمريكي، ميركري، يمثل ميزة لدبي في آسيا.

وتظهر بيانات كبلر أيضًا زيادة في واردات الولايات المتحدة من النفط الخام المنقولة بحراً في مايو، ومن المرجح أن تلبي الطلب المتزايد من المصافي العائدة من الصيانة.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات البنزين الأمريكية واصلت التراجع الأسبوع الماضي، حيث انخفضت 2.1 مليون برميل إلى 216.3 مليون برميل. ومع ذلك، قفزت المخزونات 751000 برميل على ساحل المحيط الأطلسي بالولايات المتحدة.

وكانت فروق أسعار مفاعلات البنزين في اتجاه تصاعدي منذ 5 مايو بسبب نقص المخزونات. وتراجعت المخزونات الأمريكية بمقدار 26 مليون برميل منذ منتصف فبراير، مما رفع المخزونات إلى عجز بنسبة 8 ٪ إلى متوسط خمس سنوات. وكانت مخزونات ساحل المحيط الأطلسي الامريكي عند 53.1 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 19 مايو أقل بنسبة ٪16 من متوسط الخمس سنوات.

وقفز إنتاج البنزين في الولايات المتحدة بمقدار 833 ألف برميل في اليوم إلى 10.3 مليون برميل في اليوم في الأسبوع المنتهي في 19 مايو حيث قامت المصافي بتحويل العائدات لتلبية الطلب والاستفادة من الأسعار المرتفعة نسبيًا.

تراجعت صادرات الولايات المتحدة من البنزين بمقدار 219 ألف برميل في اليوم الأسبوع الماضي إلى 711 ألف برميل في اليوم، على الرغم من أن ذلك كان متوازنًا بانخفاض 204 ألف برميل في اليوم في الواردات إلى 603 آلاف برميل في اليوم.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات المقطرات الأمريكية هبطت 561 ألف برميل الأسبوع الماضي إلى 105.7 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 19 مايو، وانخفضت المخزونات في ساحل المحيط الأطلسي الامريكي بمقدار 1.9 مليون برميل إلى 25.1 مليون برميل، مما زاد العجز إلى متوسط خمس سنوات إلى 31 ٪.

وتراجع الطلب الفوري على نواتج التقطير، مثل الديزل، منذ موسم التدفئة الشتوية، مع تعرض الأسعار الفورية في الولايات المتحدة وأوروبا لضغوط هبوطية.

وأشار تقرير منظمة أوبك الأخير لانخفاض هوامش مصافي التكرير إلى أدنى مستوى لها في أبريل، بعد مكاسب طفيفة في الشهر السابق. وارتفع إنتاج المنتجات في حوض الأطلسي مع تعافي مصافي التكرير واقتراب موسم الصيانة القصوى من نهايته. علاوة على ذلك، فإن ضعف فرص تصدير الديزل في الولايات المتحدة، وسط توقعات بوصول نواتج التقطير المتوسطة الوافرة إلى أوروبا، أثر على أسواق المنتجات.

وفي آسيا، ساهم تراجع صادرات المنتجات في الضعف عبر البرميل باستثناء الوقود المتبقي، الذي استفاد من المتطلبات المحلية الراسخة وانخفاض الواردات. وانتعشت معدلات معالجة المصافي العالمية في أبريل، حيث ارتفعت 918 تيرا بايت في اليوم، وفقًا للتقديرات الأولية.

وشهدت أسعار الشحن للناقلات غير النظيفة تصحيحًا في أبريل عبر جميع الطرق المبلغ عنها. وشهد سوق ناقلات أفراماكس أشد تراجع، حيث انخفض بنسبة تصل إلى 66 ٪ على طريق الساحل الشرقي من البحر الكاريبي إلى الولايات المتحدة. وجاءت أسعار الشحن الفوري لسويز ماكس في المرتبة التالية، مع انخفاض الأسعار على طريق خليج الولايات المتحدة من ساحل الخليج إلى أوروبا بنسبة ٪36. كما تراجعت أسعار ناقلات النفط العملاقة، حيث انخفضت بنسبة ٪24 على طريق الشرق الأوسط إلى الشرق و٪23 على طريق غرب إفريقيا إلى الشرق. وأظهرت أسعار الشحن الفوري النظيف أداءً متنوعًا، حيث تفوق سوق غرب السويس الأضعف على الأداء القوي في شرق السويس.

وتظهر البيانات الأولية لتقرير أوبك الأخير زيادة واردات الولايات المتحدة من الخام إلى 6.3 مليون برميل في اليوم في أبريل وسط الاستعدادات لموسم القيادة الصيفي. وتراجعت صادرات الخام الأمريكية من أعلى مستوى قياسي لها إلى 4.2 مليون برميل في اليوم في المتوسط. وفي مارس، قفزت واردات الصين من الخام إلى مستوى قياسي جديد بلغ 12.4 مليون برميل في اليوم في أعقاب موجة من الشراء من قبل مصافي التكرير الصينية، بما في ذلك من مصادر طويلة المدى.

وانخفضت صادرات المنتجات الصينية في مارس من مستويات عالية إلى متوسط 1.3 مليون برميل في اليوم، مع انخفاض في نواتج التقطير الخفيفة والمتوسطة. وانخفضت واردات الهند من النفط الخام من أعلى مستوى لها في 10 أشهر، حيث بلغ متوسطها أقل بقليل من 4.9 مليون برميل في اليوم في مارس. وتعززت صادرات المنتجات الهندية بشكل أكبر، حيث بلغ متوسطها 1.5 مليون برميل في اليوم. وانخفضت واردات اليابان من الخام بنسبة ٪8 في مارس، بمتوسط 2.5 مليون برميل في اليوم.

هيئة الربط الكهربائي لدول المجلس تحتفل بالربط مع العراق.. الأسبوع المقبل

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

يقام حفل تدشين الربط الكهربائي بين هيئة الربط الخليجي وجمهورية العراق الاسبوع المقبل، وبمدينة الخبر. وقال الرئيس التنفيذي بهيئة الربط الكهربائي الخليجي المهندس أحمد الإبراهيم: إن الاحتفال ببدء الربط الكهربائي مع العراق يأتي مع بداية تنفيذ عقد الربط بين شبكة الربط الخليجي وشبكة كهرباء جنوب جمهورية العراق، لافتا إلى أن المشروع الذي يتوقع تشغيله العام القادم، سوف يسهم في توطيد التعاون بين دول مجلس التعاون وجمهورية العراق ودعم أمن الطاقة لجنوب العراق، موضحا: أن الهيئة تحقق رؤى دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالربط الكهربائي لشبكات الكهرباء مع الدول المجاورة، في مقدمتها الربط مع جنوب العراق.

وأشار: إلى أن عقود تنفيذ الربط مع العراق تشمل قيام هيئة الربط الكهربائي الخليجي بإنشاء خطوط ربط كهربائي من محطة الوفرة التابعة للهيئة بدولة الكويت إلى محطة الفاو الواقعة بجنوب جمهورية العراق، لإمداد جنوب العراق بنحو 500 ميجا واط من الطاقة من دول مجلس التعاون عن طريق شبكة الربط الكهربائي الخليجي، علما بأن خطوط الربط الكهربائي الجديدة التي سيتم إنشاؤها ستوفر قدرة نقل إجمالية تصل إلى 1800 ميجا واط،، لافتا إلى أن المشروع يعد من المشاريع الاستراتيجية التي تعزز أواصر التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين دول مجلس التعاون والعراق.

وذكر: أن توقيع اتفاقية الربط مع شبكة كهرباء جنوب جمهورية العراق من أهم المشاريع الاستراتيجية لدى دول مجلس التعاون، مؤكدا، أن مشروع الربط مع شبكة كهرباء جنوب العراق سيدعم التعاون بين دول المجلس والعراق، موضحا، في الوقت نفسه أن أمن الطاقة يعد من أهم محاور التعاون من خلال تزويد الطاقة، بحيث يكون باكورة للتوسع خارج منظومة الخليج بربط دول مجاورة مثل تركيا والأردن وغيرها، الأمر الذي يتماشى مع رؤية الهيئة ودول المجلس في توسعة الربط إلى منظومات كهربائية في الدول

المجاورة.

وأشار الإبراهيم: إلى أن مشروع الربط الكهربائي الخليجي يُعَدّ من أهم مشروعات ربط البنية الأساسية التي أقرها قادة دول مجلس التعاون الخليجي، محققاً أهم أهدافه الاستراتيجية المتمثلة في تعزيز أمن الطاقة ورفع مستوى الموثوقية والأمان للأنظمة الكهربائية الخليجية، ونجاحه في تجنب شبكات كهرباء دول مجلس التعاون لأي انقطاع جزئي أو كلي بنسبة ٪100 من خلال تقديم الدعم اللحظي بنقل الطاقة المطلوبة عبر شبكة الربط الكهربائي بشكل مباشر، حيث تمت مساندة أكثر من (2500) حالة دعم منذ تشغيله، كما وأن الربط الكهربائي حقق وفورات اقتصادية لدول المجلس قارب الـ3 مليارات دولار منذ التشغيل الكامل للمشروع، مقدرا الفور الاقتصادي للربط الكهربائي بأكثر من 300 مليون دولار خلال السنوات العشر الماضية، مبينا، أن الانقطاعات الكبيرة تلاشت مع بدء التشغيل في عام 2009، بالإضافة لذلك فان القطاع السكني والاقتصادي لم يعد يعاني من الانقطاعات في الكهرباء، حيث يعتبر من أهم إنجازات الربط الكهربائي بدول التعاون.

أسواق النفط تترقب تحولات مؤثرة .. التصويت حول سقف الدين الأمريكي ونتائج اجتماع «أوبك+»

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تواصلت تذبذبات أسعار النفط الخام وسط حالة عدم اليقين بشأن صفقة سقف الديون الأمريكية، التي يتم تمريرها من خلال الكونجرس والتي لا تزال عالقة مع إعلان بعض الجمهوريين أنهم سيرفضون الصفقة، وبالتالي تغذي جاذبية الدولار كملاذ آمن مع النفور من المخاطرة، ما دفع الدولار الأمريكي إلى الارتفاع والضغط الهبوطي على النفط وفق العلاقة العكسية بينهما.

ويستمر تراجع أسعار النفط الخام على خلفية قوة الدولار، وسط ترقب السوق قرار «أوبك+» خلال أيام بشأن مستوى الإنتاج الجماعي.

ويقول لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون، إن معنويات السوق هبطت نسبيا، بعد أن أدى مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الصيني إلى تفاقم التوقعات السلبية بشأن الطلب، حيث وصلت الأرقام الفعلية إلى أدنى مستوى في العام الجاري مع تسليط الضوء على حالة الانكماش للاقتصاد الصناعي الصيني.

وفي سياق متصل، أعلنت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» رسميا عقد ثلاثة اجتماعات وزارية حضورية في فيينا يومي السبت والأحد المقبلين. وقال بيان لـ«أوبك» إن الاجتماع الوزاري 186 (العادي) لمنظمة أوبك سيبدأ السبت المقبل يعقبه الاجتماع الـ49 للجنة المراقبة الوزارية المشتركة والاجتماع الوزاري الـ35 لـ «أوبك» و«أوبك+» الأحد المقبل.

يشار إلى أن الاجتماعات الثلاثة ستناقش سياسة الإنتاج الجماعي لـ23 منتجا أعضاء في تحالف «أوبك+» ومدى فاعلية تخفيضات الإنتاج المطبقة حاليا وسبل تعزيز الاستقرار في سوق النفط.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة، إن قوة الدولار تكبح مكاسب النفط الخام على نحو واسع، لكن تقارير دولية ترى أنه على الرغم من أن هناك مجالا لمزيد من الاتجاه الصعودي على المدى القصير إلا أنه على المدى المتوسط قد يحدث ضعف للدولار في حالة تمرير سقف الدين الأمريكي عبر الكونجرس ومضي منظمة «أوبك+» في تخفيضات الإنتاج المخططة.

وأشار إلى أن الاجتماع الوزاري المقبل لتحالف «أوبك+» حاسم ومؤثر في السوق على نطاق واسع، خاصة أن أغلب التوقعات في سوق النفط الخام تميل إلى إضافة تخفيضات إنتاج جديدة لمواكبة المخاوف من الركود الاقتصادي العالمي، في ضوء الرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية.

ويشير سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، إلى أن أسبوعا حاسما في انتظار سوق النفط، مع انعقاد اجتماع وزراء تحالف «أوبك+»، ومن المقرر أن تتوصل مفاوضات سقف الديون الأمريكية إلى نتيجة في الوقت نفسه تقريبا، لذا فمن المؤكد أن أسواق النفط ستكون في حالة تأهب لتغيرات وتحولات جديدة ومؤثرة.

وأضاف أن لدى «أوبك+» كثيرا من القدرات المرنة لإدارة المعروض النفطي العالمي إلى جانب الطاقة الاحتياطية الفائضة لدى كبار المنتجين، مشيرا إلى جاهزية «أوبك+» لإجراء مزيد من التخفيضات إذا لزم الأمر، ولا سيما أن تقارير دولية غير رسمية تحدثت عن أن المجموعة تعد أن 70 دولارا للبرميل هو الحد الأدنى لأسعار النفط.

من ناحيته، يتفق جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا مع أن السوق الفعلية للنفط الخام تشير إلى أن الإمدادات النفطية أكثر من كافية لتلبية الطلب الفاتر، خاصة أن البيانات الصينية جاءت أقل من المتوقع، ما يبشر بوتيرة من التعافي أقل من الطموحات والتوقعات الدولية السابقة.

ونبه إلى انخفاض أسعار النفط الخام بنحو 13 في المائة هذا العام، وسط تعافي الصين الباهت من سياسة صفر كوفيد والمخاوف بشأن التشديد النقدي القوي في الولايات المتحدة، كما يعكس سوق العقود الآجلة أيضا معروضا وافرا على المدى القصير.

وتؤكد ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، أن كل الأنظار تتجه صوب الاجتماع المقبل لتحالف «أوبك+» يومي السبت والأحد المقبلين، وسط ارتباك حسابات السوق النفطية، بعد أن قالت روسيا في الأسبوع الماضي إن تحالف «أوبك+» من غير المرجح أن يتخذ أي إجراءات أخرى في اجتماعه المقبل.

وأوضحت أنه على الرغم من تعهد روسيا في السابق بخفض الإنتاج إلا أن تدفقات النفط الخام إلى الأسواق الدولية لا تظهر أي علامة جوهرية على القيود وفي الوقت نفسه تهدف البلاد إلى زيادة صادراتها اليومية من الديزل من الموانئ الغربية الرئيسة بنحو الثلث في حزيران (يونيو)، حيث تستأنف بعض المصافي عملياتها الكاملة بعد الصيانة الموسمية.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، واصلت أسعار الخام خسائرها في مستهل تعاملات أمس، في وقت تزايدت فيه المخاوف بشأن احتمالات تباطؤ الطلب على النفط من الصين، أكبر مستوردي النفط في العالم، وذلك بعد صدور بيانات اقتصادية أضعف مما كان متوقعا، إضافة إلى التقدم الإيجابي البطيء بشأن الاتفاق على سقف الديون الأمريكية.

وكانت أسعار خام برنت القياسي قد عمقت خسائرها بنهاية تعاملات الثلاثاء إلى نحو 4.5 في المائة إذ تخلت عن المكاسب المحققة في السابق، بسبب المخاوف من جدوى اتفاقية سقف الديون، وتأثيرها في معنويات السوق، بجانب توقعات العرض قرب اجتماع «أوبك».

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت تسليم آب (أغسطس) 1.29 دولار أو 1.75 في المائة إلى 72.42 دولار للبرميل بحلول الساعة 10:13 بتوقيت جرينتش، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.28 دولار أو 1.84 في المائة إلى 68.18 دولار للبرميل.

وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة، أمس، أن إنتاج الحقول الأمريكية من النفط الخام ارتفع في آذار (مارس) إلى 12.696 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ مارس 2020، عندما بدأت جائحة فيروس كورونا في تقليص الطلب العالمي على الطاقة.

من جانب آخر، انخفضت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 75.19 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 76.88 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما إنتاج الدول الأعضاء حقق أول انخفاض عقب ارتفاع سابق، وأن السلة خسرت أقل من دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 75.96 دولار للبرميل.

اليابان تسمح بعمل المفاعلات النووية 60 عاما لضمان تأمين إمدادات الكهرباء

الاقتصادية

أقر البرلمان الياباني أمس، قانونا يسمح بتمديد فترة استغلال المفاعلات النووية في اليابان المحددة حاليا بـ60 عاما، لضمان تأمين إمدادات الكهرباء في البلاد ومساعدتها على تحقيق أهدافها المناخية.

ووفقا لـ»الفرنسية»، يسمح الإجراء باستبعاد فترة إغلاق المفاعلات بسبب امتثالها لقواعد السلامة النووية الجديدة التي أقرتها اليابان بعد كارثة فوكوشيما في 2011 أو تنفيذ لأحكام قضائية مؤقتة، من إجمالي العمر الافتراضي للخدمة.

وهذا الإجراء هو أحد الاحتمالات التي أعلنها فوميو كيشيدا رئيس الوزراء في الصيف الماضي لإعادة تنشيط قطاع الطاقة النووية في البلاد، بعد أشهر من ظهور أزمة الطاقة من جراء اندلاع الحرب في أوكرانيا.

وأعطت هيئة الرقابة النووية اليابانية موافقتها في شباط (فبراير)، ويتضمن القانون الجديد، من جهة أخرى، فحص المفاعلات من قبل هيئة الرقابة النووية اليابانية كل عشرة أعوام على الأقل بعد 30 عاما من الخدمة.

كانت الترسانة النووية لليابان قد أوقفت تماما عن العمل بعد كارثة فوكوشيما، التي تسبب فيها زلزال شديد تلاه تسونامي ضخم شمال شرق البلاد. ولم يعد تشغيل سوى عشرة مفاعلات نووية منذ ذلك الحين من أصل 33، بعدما تمت ملاءمتها مع معايير وقائية مشددة.

ولا يعمل حاليا سوى تسعة مفاعلات في اليابان، تقع جميعها في غرب أو جنوب غرب الأرخبيل.

في غضون ذلك، طلب هان داك-سو، رئيس وزراء كوريا الجنوبية، أمس الأول، تقريرا شاملا وشفافا من

فريق من الخبراء عن نتائج تفتيشهم لمحطة فوكوشيما اليابانية للطاقة النووية المعطلة، حسبما أفادت وكالة أنباء يونهاب.

وعاد الفريق المكون من 21 عضوا، برئاسة يو جوك-هي رئيس لجنة السلامة والأمن النوويين، إلى بلاده الجمعة الماضي بعد الانتهاء من رحلتهم التي استغرقت ستة أيام إلى اليابان، التي شملت تفتيشا على الطبيعة لموقع المحطة قبل إطلاقها المثير للجدل لخطة تصريف المياه الملوثة في المحيط المقرر إجراؤها هذا الصيف.

وكان فريق التفتيش قد قام بفحص نظام التنقية المخصص للمحطة، المعروف باسم «بي.إل.بي. إس»وخزانات «كيه4» التي تحتوي على المياه الملوثة وغرفة التحكم التشغيلية.

كما فحص الفريق المنشآت في مفاعل الوحدة الأولى في المحطة بتوجيه من شركة طوكيو إلكتريك باور، المشغلة لمحطة الطاقة المتضررة. وزار الفريق كذلك ضمن برنامجه منشأة الدراسات الكيميائية، المسؤولة عن تحليل «النويدات» وهي نوع من الذرات، وفحص نظام تخفيف مياه البحر ومنشآت الصرف.

ملياردير يعزز هيمنة الصين في مجال المركبات الكهربائية

إدوارد وايت من تشنغجو

الاقتصادية

يشكل ملياردير عصامي شغوف بالتعدين تحديا أساسيا لصناعة السيارات التقليدية التي تواجه صعوبة بالفعل في التنافس مع الصين في تطوير المركبات الكهربائية والبطاريات.

يسيطر باي هوشان، مؤسس رونباي تكنولوجي المدرجة في شنغهاي ورئيسها البالغ من العمر 59 عاما، على جزء مهم من السوق العالمية لأقطاب الكاثود الكهربائية، التي تعد لبنات أساسية في بطاريات المركبات الكهربائية وتشكل 30 إلى 50 في المائة من تكاليف المكونات.

مع تطور كيميائيات البطارية والمكونات باستمرار بحثا عن تكاليف أقل للمواد وكثافة طاقة أعلى، قادت رونباي تحولا من أقطاب الكاثود التي تحتوي على كمية قليلة من النيكل إلى مواد كاثود عالية النيكل وأفضل أداء.

يقول المحللون في «بيرنستين» لإدارة الاستثمارات، إنه كانت هناك «تحركات واضحة» من الصناعة نحو ذلك. تضمن ما يقارب ثلاثة أرباع طرازات المركبات الكهربائية في معرض شنغهاي للسيارات في 2021 هذه التكنولوجيا، وفقا لرونباي التي تمتلك نحو ثلث السوق العالمية لأقطاب الكاثود عالية النيكل.

تعد هيمنة الشركة مثالا على التحديات التي تواجه الرئيس الأمريكي جو بايدن ونظراءه في أوروبا حيث يستخدمون مئات المليارات من الدولارات من الإعانات الممولة من دافعي الضرائب للحاق بتفوق الصين في التكنولوجيا النظيفة.

قال كوري كومبس، المدير المساعد في «تريفيوم تشاينا» للاستشارات التي تقع في بكين، إن تكنولوجيا

معالجة مواد البطاريات هي «الشيء الأول» الذي تحتاج إليه الولايات المتحدة وأوروبا في محاولتهم اللحاق بالصين. لكن امتلاكها وتحقيق وفورات الحجم التي تتباهى بها مجموعات المواد الصينية ليس مضمونا.

قال، «لم تخترع الصين صناعة البطاريات في ليلة وضحاها. توجد هناك سلسلة صناعية كاملة وسلسلة قيمة استغرق بناؤها عقودا».

تتوقع مجموعة «آي دي تيك أي إكس» البحثية في المملكة المتحدة بأن الطلب على مواد بطاريات المركبات الكهربائية سينمو بأكثر من 12 ضعفا خلال العقد المقبل وسيقدر بقيمة تزيد على 230 مليار دولار بحلول 2033. يهدف باي إلى الاستفادة من ذلك الطلب بخطط توسع لإمبراطوريته التي تضم الولايات المتحدة وأوروبا.

تفحص رونباي حاليا مواقع في أوروبا وأمريكا الشمالية بهدف إنشاء مصانع لخدمة تلك الأسواق، كما أخبرت «فاينانشيال تايمز».

في تلك الأثناء، يمكن رؤية تشكل نموذج لرؤية باي في مقاطعة تشنجتشونج الشمالية غير الساحلية في كوريا الجنوبية.

على جانب تل منطقة صناعية في ضواحي مدينة تشنغجو، تطلق رونباي مصنعا يمثل ركيزة أساسية في خطط باي لتعزيز سعة أقطاب الكاثود عالية النيكل في الشركة بستة أضعاف بحلول 2025 مقارنة بمستويات 2021.

إن أكبر منافسة مباشرة لها هي منافسة محلية - تأتي من المنافسين من كوريا الجنوبية مثل «إيكو برو بي إم» المدرجة في سيئول والتكتل الضخم «إل جي»، أكبر منتج للبطاريات موادها في كوريا. قالت «إل جي» هذا الشهر إنها تهدف إلى زيادة مبيعاتها لمواد البطاريات بستة أضعاف لتبلغ 25.5 مليار دولار بحلول 2030. ويعد استهداف سوق أقطاب الكاثود عالية النيكل أمرا أساسيا لاستراتيجيتها.

دفع النمو السريع في سلاسل إمداد المركبات الكهربائية في الصين باي بالفعل، بصافي ثروة يقدر بـ1.45 مليار دولار، ليصبح ضمن أغنى 500 شخص في الدولة التي يبلغ عدد سكانها 1.4 مليار شخص.

في أيامه السابقة، درس في أفضل الجامعات الصينية بما فيها جامعة تسينجهوا - الجامعة الأم للرئيس شي جين بينج - قبل سلسلة من المناصب التقنية والقيادية في معالجات المواد الحكومية خلال الثمانينيات والتسعينيات.

أسس باي رونباي قبل عشرة أعوام ويصنف إلى جانب وانج شوانفو، مؤسس أكبر صانعي المركبات الكهربائية في الصين «بي وأي دي»، وروبين زينج، مؤسس أكبر صانعي بطاريات المركبات الكهربائية «كاتل»، بصفتهم جزءا من جيل جديد من كبار رجال الأعمال المليارديريين الصناعيين الذين يساعدون شي على الوصول إلى أهدافه لاستقلال الصين في مجالي التكنولوجيا والطاقة.

وفقا لبيرنستين، إن شركة باي لا تملك فقط أكثر خطط توسيع القدرة طموحا في صناعة أقطاب الكاثود، بل أيضا أقل التكاليف الرأسمالية.

في ملفات الشركة الصادرة في آذار (مارس)، أشارت الشركة، بقيمة سوقية قدرها 4.4 مليار دولار، إلى «طفرة» للمركبات الكهربائية.

قالت إن «معدل انتشار مركبات الطاقة الجديدة في أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية أقل بكثير منه في الصين. في الوقت الذي تعمل فيه الشركة على تطوير استراتيجية التدويل الخاصة بها بسرعة، تطبق منتجاتها بشكل أساسي في الأسواق الخارجية، حيث تضم مساحة ضخمة للتطوير المستقبلي».

قد يمثل هذا التوسع في الولايات المتحدة وأوروبا تحولا مهما للمجموعة. مع قواعد الإنتاج في مقاطعات هوبي وقويتشو وجيجيانغ الصينية، والآن في كوريا الجنوبية أيضا، كان أكبر عملاء رونباي هم أكبر صانعي البطاريات في الصين، بما في ذلك «كاتل» و«إس في أوه إل تي» و«فاراسيس» و«إيف». كما أن لديها عقدا لتزويد «إس كيه»، ثاني أكبر صانع للبطاريات في كوريا.

قد يعقد قانون خفض التضخم لإدارة بايدن تطلعات باي الخارجية، حيث تخصص حكومة الولايات المتحدة 370 مليار دولار في شكل إعانات لتعزيز التصنيع المحلي للتكنولوجيا النظيفة وخفض الاعتماد الاقتصادي للولايات المتحدة على الصين. يجري النظر في اتخاذ تدابير مماثلة في بروكسل.

قانون خفض التضخم يعني رسوما جمركية 25 في المائة على صادرات التكنولوجيا النظيفة الصينية إلى الولايات المتحدة، لكن رونباي تعتمد على إعفاء لقاعدة إنتاجها في الخارج. قالت في ملفها في مارس إنها تعتقد أن الشحنات من مصنعها في كوريا الجنوبية «لا تندرج تحت الحظر المنصوص عليه في القانون».

على الرغم من هذه التأكيدات، يشعر المستثمرون بالقلق بشأن فرص الشركة في إنشاء عمليات في الولايات المتحدة وبعض أجزاء أوروبا نظرا إلى ارتفاع المشاعر المعادية للصين. مع ذلك، فإن خلفية الطلب المتزايد في التحول العالمي للمركبات الكهربائية تعني أن عديدا من الدول ستظل تعتمد على رونباي لإمدادات أقطاب الكاثود.

قال تشان لي، شريك إداري في بيترا كابيتال مانجمنت، صندوق تحوط مقره سيئول له استثمارات في سلسلة الإمداد الآسيوية للمركبات الكهربائية، «في حين أن السوق لا تزال ساخنة، فمن المحتمل أن تكون خطوة جيدة بالنسبة إليهم للتوسع قدر الإمكان، والوصول إلى المستوى الذي يكونون فيه أكثر تنافسية من الآخرين، ثم سيتعين على الناس القدوم إليك».

ناقلة نفط عالقة بأكثر من مليون برميل بسواحل اليمن.. الأمم المتحدة تستعد لإنقاذ «صافر»

البلاد

أعلنت الأمم المتحدة، أنها مستعدة لبدء عمليات إنقاذ ناقلة النفط "صافر" العالقة قبالة سواحل اليمن والمحمّلة بأكثر من مليون برميل من الخام، ما يشكّل خطراً كبيراً على البيئة.

وقال منسّق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن ديفيد غريسلي في مؤتمر صحافي عبر الفيديو من على متن مركب دعم وصل إلى الناقلة: "نشعر بسعادة بالغة لوصولنا إلى الموقع حيث يمكننا بدء العمل". كما قال غريسلي إنّ عمليات الضخ ستبدأ في غضون عشرة أيام إلى أسبوعين.

وفي مارس الماضي، اشترت الأمم المتحدة ناقلة "صافر" الضخمة للنفط، المهجورة في البحر الأحمر والراسية قبالة ميناء الحديدة الاستراتيجي (غرب اليمن)، وذلك لتجنّب تسرّب نفطي في البحر الأحمر، الأمر الذي يمثّل خطراً كبيراً، وفق الخبراء.

ويهدّد الخزان صافر المتهالك الذي يرسو قبالة ميناء رأس عيسى على السواحل الغربية لليمن بكارثة تسرب نفطي ستكون أكبر بـ4 أضعاف من النفط الذي تسرب خلال كارثة إيكسون موبيل فالديز عام 1989م بالقرب من ألاسكا، والذي لا تزال آثاره واضحة بعد مرور 30 عاماً.

من جهة ثانية، أكد المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، أن إتساق جهود المجتمع الدولي ووحدة أهدافه فيما يتعلق باليمن هي عوامل محورية للمضي نحو سلام دائم في اليمن.

وشدّد غروندبرغ، في ختام زيارة إلى طوكيو، على الحاجة إلى استمرار وتعزيز المناصرة الدولية للوصول إلى تسوية سياسية مستدامة تستهل مستقبل يسوده السلام الدائم والتنمية. وقال المبعوث الأممي في

بيان، إنه أجرى خلال الزيارة مناقشات مع نائب وزير الخارجية الياباني كي تاكاجي ومسؤولين حكوميين حول الجهود الجارية لدعم الأطراف للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واستئناف عملية سياسية جامعة وشاملة برعاية الأمم المتحدة.

النفط يتراجع بفعل قوة الدولار وضعف الصناعة الصينية

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الأربعاء، متأثرة بقوة الدولار إلى جانب بيانات ضعيفة عن قطاع التصنيع في الصين، أكبر مستورد للخام في العالم، أثارت مخاوف على الطلب.

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت تسليم أغسطس (آب) 0.9 في المائة إلى 72.82 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:43 بتوقيت غرينتش، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.20 في المائة إلى 69.32 دولار للبرميل. وهبط كلاهما بأكثر من 4 في المائة خلال جلسة الثلاثاء. وتتجه عقود خام برنت لشهر يوليو (تموز) التي تنتهي بنهاية الأربعاء وكذلك الخام الأميركي إلى تسجيل خسائر شهرية.

وانكمش نشاط التصنيع الصيني في مايو (أيار) بأسرع من المتوقع بسبب تراجع الطلب، إذ انخفض المؤشر الرسمي لمديري مشتريات قطاع الصناعات التحويلية إلى 48.8 من 49.2 في أبريل (نيسان). وخالف المؤشر توقعات بأن يرتفع إلى 49.4.

وجاء انخفاض أسعار النفط أيضا متأثرا بضغوط من ارتفاع الدولار إلى أعلى مستوى في شهرين، ما يزيد التكلفة على المشترين حائزي العملات الأخرى ويضر بالطلب على النفط.

وصعد مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية في مقابل ست عملات رئيسية أخرى، مدعوما بتحسن التضخم في أوروبا والتقدم بشأن اتفاق سقف الدين الأميركي الذي سيتم عرضه على مجلس النواب الأربعاء (لم يتم مناقشته حتى كتابة هذه السطور) للمناقشة.

ومن الممكن أن يعزز الدولار مكاسبه إذا جاءت بيانات رواتب الوظائف غير الزراعية الأميركية لشهر مايو المنتظرة يوم الجمعة أفضل من المتوقع وعززت احتمالية رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي

الأميركي) لأسعار الفائدة مجددا في يونيو (حزيران).

كما يترقب المتعاملون اجتماع تحالف أوبك بلس الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بينهم روسيا في الرابع من يونيو.

يقول المحلل ريكاردو إيفانجليستا من شركة ActivTrades للوساطة المالية، إن الزخم السلبي الذي سُجل في الجلسة السابقة على النفط ما زال يسيطر على التعاملات، «نتيجة استمرار هيمنة المعنويات الهبوطية على السوق نتيجة لقلق المستثمرين حيال معدلات الطلب المستقبلي».

أضاف إيفانجليستا لـ«الشرق الأوسط»: «فاقم من تلك المخاوف بيانات التصنيع المحبطة التي صدرت من الصين خلال الليل، وهو ما يعني تراجع الطلب على النفط من أكبر مستورد في العالم، وبالتالي تراجع سعر البرميل».

أوضح: «وأولئك الذين يأملون في تعويض خفض أوبك بلس للإنتاج، للخسائر الناجمة عن انخفاض الطلب قد شعروا بخيبة أمل، خاصة بعد التلميحات الأخيرة لبعض المسؤولين الروس لنية البلاد في الحفاظ على معدلات الإنتاج الحالية، ما يقلل من احتمالية خفض إنتاج أوبك بلس وتلاشي أي أمل في زيادة سعر البرميل».

في الأثناء، أظهر مسح لـ«رويترز» الأربعاء، أن إنتاج النفط من دول أوبك انخفض في مايو بعد أن أقدمت السعودية وأعضاء آخرون في تحالف أوبك بلس على تخفيضات طوعية للإنتاج بهدف دعم السوق، لكن الزيادات في بلدان أخرى بالمجموعة حدت من التراجع.

ووجد المسح أن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ضخت 28.01 مليون برميل يوميا هذا الشهر، بانخفاض 460 ألف برميل يوميا عن أبريل. وانخفض الإنتاج بأكثر من 1.5 مليون برميل يوميا منذ سبتمبر (أيلول).

ربط حقل أفروديت القبرصي للغاز بمصر عبر خط أنابيب تحت البحر

الشرق الأوسط

قالت شركة نيوميد إنرجي، الأربعاء، إن حقل أفروديت للغاز الذي يجري تطويره قبالة سواحل قبرص سيجري ربطه بمنشأة معالجة وإنتاج في مصر عبر خط أنابيب تحت البحر.

وأضافت الشركة أنها قدمت مع شريكيها في المشروع شيفرون وشل خطة لتطوير الحقل للحكومة القبرصية للموافقة عليها. وقالت نيوميد: «من المتوقع أن تسهم الخطة المحدثة في تسريع (المشروع) وتقليل تكلفة التطوير».

تم اكتشاف حقل أفردويت قبل أكثر من عقد ويقع على بعد نحو 170 كيلومترا من ليماسول في قبرص وبه ما يقدر بنحو 124 مليار متر مكعب من الغاز. وحصة نيوميد في الحقل 30 في المائة بينما تمتلك شيفرون وشل حصة 35 في المائة لكل منهما. وقالت المجموعة هذا الشهر إنها بدأت حفر بئر استكشافية من المفترض أن تؤكد تلك التقديرات ثم تستخدم فيما بعد للإنتاج.

وقالت شيفرون في بيان إنها «تعمل حاليا على تطوير مشروع أفروديت». وأضافت الشركة: «فيما عدا ذلك فليس من سياستنا التعليق على أمور تجارية».

في الأثناء، أكد وزير البترول المصري طارق الملا وزير، على أهمية تكثيف جهود استثمار الفرص المتاحة لزيادة الإنتاج والاحتياطي البترولي، مشيراً إلى أن شركات الإنتاج النفطي بمصر ما زال لديها كثير لتقدمه. وأوضح الملا، خلال الاجتماع الموسع لشركات الإنتاج البترولي، بحضور مسؤولي الشركاء الأجانب لهذه الشركات بموقع إنتاج شركة السويس للزيت بخليج الزيت بالصحراء الشرقية «سوكو»، أن الوجود في مواقع العمل والإنتاج يوفر لقيادات الشركات متابعة لحظية وقدرة أكبر على وضع الحلول لأي تحديات قد تطرأ.

ولفت الوزير إلى أن «استراتيجية عمل الوزارة تدرك أنه ليس هناك رفاهية فيما يخص توفير كل ما من شأنه زيادة الإنتاج وانفتاحها على الابتكار والأفكار القابلة للتطبيق، وأن المرحلة الراهنة تتطلب من الشركات وضع خطط عمل وبرامج طموحة تحقق الهدف الرئيسي للاستراتيجية المتمثل في زيادة الإنتاج وترشيد النفقات والاستفادة من جميع الأصول والإمكانات المتاحة بمواقع الإنتاج البترولي وكذلك زيادة التكامل داخل المناطق البترولية والاستغلال الأمثل للتسهيلات المتاحة بها».

«أوبك+» يواجه تحدي هبوط أسعار النفط وضعف الاقتصاد العالمي

محمود مكاوي

اقتصاد الشرق

يواجه «أوبك+» جملة تحديات قبيل اجتماع التحالف يوم الأحد للنظر في سياسة إنتاج النفط حتى نهاية العام، في وقتٍ تشهد أسعار الخام تراجعات حادّة منذ بداية مايو، بموازاة استمرار عدم اليقين بشأن نمو الطلب من الصين، ومخاوف تعرُّض الاقتصاد الأميركي لركود.

خلال تعاملات اليوم الأربعاء؛ هبطت عقود خام برنت لشهر يوليو إلى مستوى 71.5 دولار تقريباً للبرميل، فيما انزلق الخام الأميركي لمستوى 67 دولاراً للبرميل، لتكون تلك المستويات هي الأدنى منذ بداية مايو الجاري تقريباً، والتي تمثل مستويات ما قبل الحرب الروسية الأوكرانية، وتحديداً في ديسمبر 2021.

عمل تحالف «أوبك+» على تحقيق استقرار سوق النفط عندما قرر في أكتوبر الماضي خفض الإنتاج بواقع مليوني برميل يومياً بدءاً من نوفمبر 2022، وهو ما ساهم بارتفاع الأسعار مؤقتاً قبل أن تتراجع مرة أخرى ويقرر التحالف في نهاية مارس الماضي خفضاً طوعياً إضافياً يصل حجمه إلى 1.2 مليون برميل يومياً.

وبرغم توقُّعات زيادة الطلب على النفط في النصف الثاني من العام؛ تأتي البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين صاحبة المركز الأول في استيراد النفط لتلقي بظلالها على الأسعار مرة أخرى، لتضيف أعباء على الطلب الذي يعاني من مخاوف تعرّض الاقتصاد الأميركي للركود بسبب معدلات الفائدة المرتفعة والجدل المرتبط برفع سقف الدين، والذي تطلب تمريره مبدئياً خفض الإنفاق.

ما بين التحذير والتثبيت

في حين حذّر وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان من رهان المضاربين على تراجع أسعار النفط، وهو ما فسرته الأسواق باحتمالية خفض جديد للإنتاج؛ قال ألكسندر نوفاك، نائب رئيس الوزراء

وممثل روسيا في المجموعة، إنّه لا حاجة للمزيد من خفض الإنتاج، متوقّعاً وصول أسعار النفط إلى 80 دولاراً للبرميل بحلول نهاية العام.

وفي ظل البيانات الاقتصادية القادمة من الصين اليوم، والتي أظهرت ضعف النشاط الاقتصادي خلال مايو، حيث استمر نشاط التصنيع في التراجع مع انخفاض مؤشر مديري المشتريات الصناعي الرسمي إلى 48.8 نقطة، وهو أدنى قراءة منذ ديسمبر 2022، وكذلك توقُّعات الاقتصاديين في استطلاعات «بلومبرغ» بأنّ خفض الإنفاق في اتفاق سقف الدين يرجح دخول الاقتصاد الأميركي في ركود؛ يكون التحالف أمام خيارات صعبة.

مراقبو شؤون «أوبك» يتوقعون أنّ المنظمة وحلفاءها سيكفّون عن مزيد من خفض الإنتاج الأسبوع المقبل، حتى بعد أن وجهت المملكة العربية السعودية تحذيراً لبائعي النفط على المكشوف، إذ رجّح 17 من بين 23 متداولاً ضمن استطلاع أجرته «بلومبرغ نيوز»، أن يختار تحالف «أوبك+» الإبقاء على مستويات الإنتاج دون تغيير في اجتماعهم المقرر انعقاده في فيينا يومي 3-4 يونيو المقبل، قائلين إنّ قيود العرض المُطبّقة بالفعل كافية لتشديد الأسواق العالمية وزيادة الأسعار.

وبرغم تفاؤل منظمة «أوبك» بتوقّعات الطلب على النفط في عام 2023، وحفاظها على توقّعات الزيادة بنحو 2.3 مليون برميل يومياً؛ فإنّ الرياح قد تأتي بما لا تشتهي السفن، فالمتغيرات الاقتصادية العالمية المرتبطة بضعف النشاط الصناعي حول العالم وضغوط الإنفاق التي تتعرض لها الحكومات والأفراد على السواء، يمكن أن تؤدي لتراجع الطلب

إنتاج روسيا من النفط

تعهدت روسيا بخفض الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يومياً اعتباراً من مارس الماضي قبل أن ينضم كبار منتجي «أوبك+» لقائمة الخفض الطوعي لاحقاً، لكن وكالة الطاقة الدولية قالت في تقرير إنّ روسيا خفّضت إنتاج النفط في أبريل بنحو 200 ألف برميل يومياً فقط، وهو أقل من نصف مليون برميل يومياً كانت قد تعهدت بخفضها.

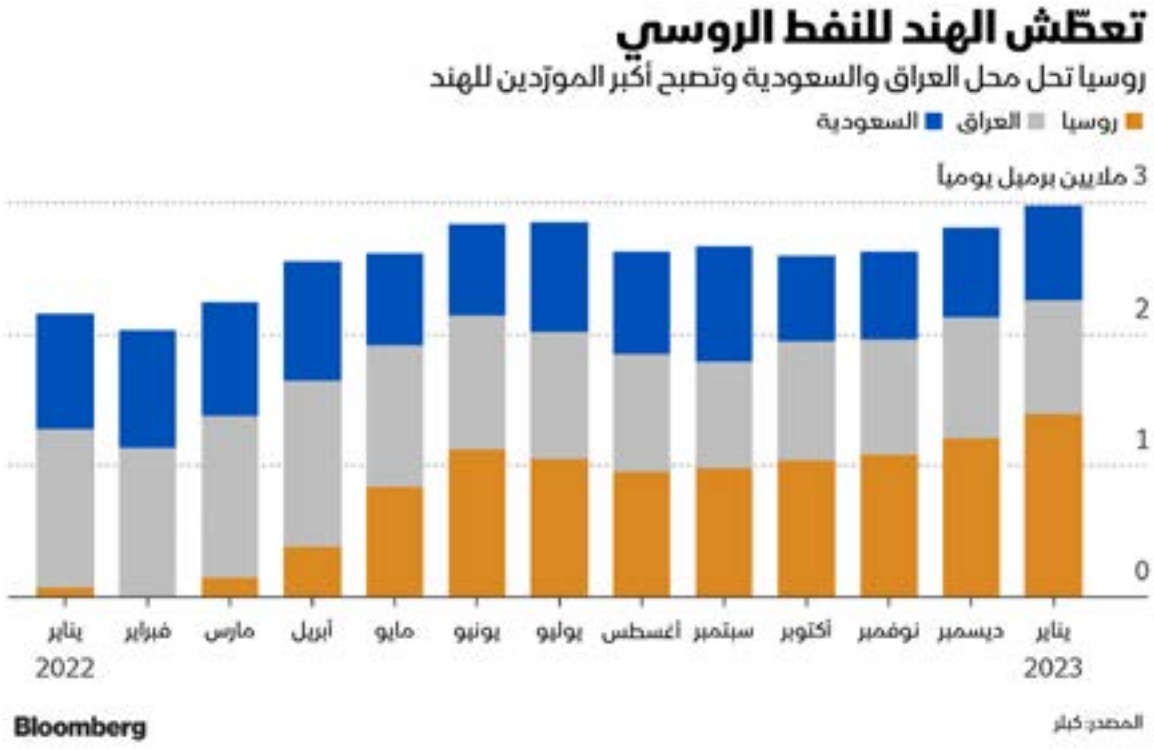

رى الوكالة بحسب تقريرها الشهري الأخير أنّ روسيا ستحتاج إلى خفض الإنتاج بواقع 300 ألف برميل يومياً كي تفي بالتزاماتها ضمن تحالف «أوبك+» بخفض إنتاجها من الخام بواقع 500 ألف برميل اعتباراً من أول مايو الجاري.

ويبدو أنّ سقف الأسعار المفروض على النفط الروسي حفّز الصين والهند على طلب المزيد منه خاصة مع الحصول على معدل خصم كبير، وهو ما يدعم إيجاد أسواق بديلة للنفط الروسي بعيداً عن أوروبا.

هل يتحول الطوعي إلى إلزامي؟

بحسب قواعد التحالف؛ فإنّ الخفض الطوعي لا يخضع لمراقبة معدل الالتزام، وهو ما يعني أنّ التزام روسيا أو غيرها من الدول بمعدلات الخفض الطوعي لا يخضع لمتطلبات التعويض أو المراقبة، التي تقضي بزيادة الخفض في الشهور القادمة، لذا؛ فقد يكون خيار تحويل الخفض الطوعي الذي أعلنت عنه بعض دول التحالف في نهاية مارس الماضي إلى قرار إلزامي أحد السيناريوهات التي قد يفكر فيها التحالف قبل اللجوء إلى أي خفض إضافي جديد لمستويات الإنتاج.

مسح: تراجع إنتاج «أوبك» من النفط في مايو بعد تخفيضات طوعية

العربية

أظهر مسح لرويترز اليوم الأربعاء، أن إنتاج النفط من دول «أوبك» انخفض في مايو/أيار بعد أن أقدمت السعودية وأعضاء آخرون في تحالف «أوبك+» على خفض طوعي للإنتاج بهدف دعم السوق، لكن الزيادات في بلدان أخرى بالمجموعة حدت من التراجع.

ووجد المسح أن منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ضخت 28.01 مليون برميل يوميا هذا الشهر بانخفاض 460 ألف برميل يوميا عن أبريل/نيسان. وانخفض الإنتاج بأكثر من 1.5 مليون برميل يوميا منذ سبتمبر/أيلول.

وتعهد عدد من أعضاء «أوبك+» التي تضم أوبك وحلفاء مثل روسيا في أبريل/نيسان بخفض طوعي يضاف إلى ما حدث من خفض في أواخر عام 2022 مع تدهور التوقعات الاقتصادية. وارتفعت أسعار النفط في البداية لتتراجع مع استمرار المخاوف الاقتصادية.

وفي مايو/أيار، اتفق ستة أعضاء في «أوبك» على خفض الإنتاج 1.04 مليون برميل آخر في اليوم ليضافوا إلى نحو 1.27 مليون برميل يوميا من الخفض القائم بالفعل منذ أواخر العام الماضي.

وأظهر المسح أن الإنتاج على أساس شهري بين دول «أوبك» المطلوب منها تقليص الإنتاج انخفض بنحو 540 ألف برميل في اليوم.

وأظهر المسح أن مستوى الامتثال لكل التخفيضات تراجع إلى ٪137 مقارنة مع ٪194 في أبريل/نيسان. وما زال الإنتاج أقل من المستوى المستهدف جزئيا لأن نيجيريا وأنجولا تفتقران إلى القدرة على الضخ بقدر المستوى المتفق عليه بالنسبة لهما.

وتجتمع «أوبك+» يوم الأحد في فيينا لتقرير سياسة الإنتاج.

الخفض بفضل منتجي الخليج

وأظهر المسح أن أكبر خفض تحقق كان في دول «أوبك» في الخليج مثل السعودية والكويت والإمارات التي نفذت إلى حد كبير الخفض الطوعي.

وارتفع إنتاج العراق بسبب ارتفاع الصادرات من جنوب البلاد. لكن مع استمرار وقف الصادرات في الشمال، جاء إنتاج العراق أقل بكثير من المستوى المسموح به.

ومن بين البلدان ذات الإنتاج الأعلى، سجل إنتاج نيجيريا وأنجولا مكاسب. واستأنفت شركة إكسون في أواخر أبريل/نيسان عملياتها في مواقعها النيجيرية بعد حسم نزاع عمالي.

وليبيا وإيران وفنزويلا هي الدول الثلاث المنتجة المستثناة من خفض «أوبك». وأظهر المسح أن الدول الثلاث تمكنت من زيادة الإنتاج في مايو/أيار مع تحقيق الصادرات الإيرانية ارتفاعا ملحوظا.

ويستهدف المسح رصد الإمدادات في السوق. ويستند إلى بيانات الشحن المقدمة من مصادر خارجية وبيانات ريفينيتيف إيكون ومعلومات من الشركات التي ترصد التدفقات مثل بترو-لوجستيك وكبلر ومعلومات من مصادر في شركات النفط و«أوبك» ومن استشاريين.

الأسواق تترقب محادثات أوبك+.. فما أبرز السيناريوهات؟

سكاي نيوز

تترقب الأسواق نتائج محادثات تحالف «أوبك+» الحاسمة في يونيو، والتي تأتي في وقتٍ تغلف فيه المشهد الاقتصادي العالمي حالة من الضبابية وعدم اليقين، في ضوء معدلات التضخم المرتفعة وتشديد البنوك المركزية سياساتها النقدية مع رفع معدلات الفائدة لكبح جماح التضخم، وفي ظل شبح الركود الذي يُهدد كثيراً من الاقتصادات حول العالم.

وبينما تسعى أوبك+ للمحافظة على استقرار العرض والطلب، وتُركز سياساتها في هذا السياق على آليات السوق، فإنها تضع نصب أعينها مجموعة من العوامل والمعطيات الرئيسية المسيطرة على السوق حالياً وما تعكسه من مؤشرات بخصوص العرض والطلب خلال العام الجاري، بدءاً من معدلات التضخم الواسعة، ومروراً بشبح الركود الذي انزلق فيه بالفعل الاقتصاد الألماني، أكبر اقتصاد أوروبي، ووصولاً إلى تباطؤ الطلب في الصين.

تنعكس تلك المعطيات بشكل مباشر على أسواق النفط وتقديرات حجم الطلب، وبما يؤثر بدوره على استقرار الأسعار، وبالتالي قد تؤثر على القرارات المرتبطة بالإنتاج وسياسات تحالف أوبك+ بناءً، على تقديرات التحالف للوضع الراهن.

سبقت المحادثات المرتقبة مجموعة من التصريحات التي اعتبر عدد من المحللين أنها ربما تحمل إشارة إلى «مفاجآت» جديدة للأسواق قد يخرج بها الاجتماع؛ أهمها تصريح وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، خلال مشاركته في منتدى قطر الاقتصادي بالدوحة، والذي حذر المضاربين بالسوق، قائلاً: «أواصل نصيحتهم بأنهم سيتألمون كما حدث في أبريل الماضي، سأظل أقول لهم احذروا».

وفي المقابل جاءت تصريحات نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، عندما قال إن تحالف أوبك+

لا يـرى حاجـة لأي تخفيضـات فـي إنتاج النفـط «بالرغم من ضعف نمو الطلب الصينـي بأقل من المتوقع»، قبل أن يعود يوم الجمعة الماضي ويوضح أن موسكو ستعمل مع بقية أعضاء التحالف، على تحديد الأفضل للسوق مع الالتزام بجميع القرارات السابقة.

وروسيا عضو في تحالف أوبك+ للدول المنتجة للنفط والذي أعلن عن خفض الإنتاج الإجمالي للدول الأعضاء 1.16 مليون برميل يومياً في خطوة مفاجئة في أبريل، وهي الخطوة التي عارضتها الولايات المتحدة. كما اعتبرت وكالة الطاقة أن خفض الإنتاج يخاطر بتفاقم عجز إمدادات النفط في النصف الثاني من العام.

في أبريل الماضي، أعلنت عدة دول مصدرة للنفط ضمن تحالف «أوبك+»، بما في ذلك السعودية والإمارات، عن خفض طوعي لإنتاج النفط، اعتبارا من مايو وحتى نهاية 2023، في خطوة تهدف إلى «تحقيق التوزان فـي سـوق النفـط». وكانت «أوبك+» قد قررت في شـهر أكتوبر الماضي أيضـاً خفض الإنتاج بنحو مليوني برميل يومياً.

وتبعاً للعوامل المذكورة، تفرض مجموعة من السيناريوهات نفسها على التوقعات المحتملة لنتائج محادثات «أوبك+» بما في ذلك إمكانية استمرار خفض الإنتاج؛ للمحافظة على مستويات الأسعار في ضوء محددات العرض والطلب.

اهتزاز الاقتصاد العالمي

من جانبه، يشرح رئيس مركز جيواستراتيجيك أناليسيز الأميركي للدراسات، بيتر هوسي، في تصريحات خاصة لموقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية» عدداً من العوامل التي تدفع بحالة الترقب الراهنة لنتائج وقرارات محادثـات «أوبـك+»، وفـي مقدمتهـا الوضـع الاقتصادي العالمي فـي المرحلة الراهنة، وفـي ظل التوقعات المرتبطة بالركود المحتمل، علاوة على العوامل المرتبطة بالحرب في أوكرانيا، وحاجة موسكو إلى مزيدٍ من الموارد.

ويشير في هذا السياق، إلى أنه «بالنظر إلى اهتزاز الاقتصاد العالمي وتوقعات حدوث ركود محتمل، أعتقد بأن أوبك+ يجب أن تفعل كل شيء لضمان إمدادات وفيرة من النفط بأسعار معقولة».

ويضيف: «السوق حالياً غير مستقرة بعض الشيء؛ لأنهم ليسوا متأكدين تماماً مما سوف تفعله أوبك+ (هناك ترقب للقرارات)». ومع ذلك، فإنه يشدد على أنه «نظراً لحاجة روسيا إلى الموارد لخوض الحرب في أوكرانيا، فمن المحتمل أن الإنتاج سيظل معتدلاً نسبياً».

ولا تدعم الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب أي قرار من شأنه زيادة أسعار النفط. وبالنسبة لواشنطن، فإن سيناريو ارتفاع أسعار النفط يحمل معه تداعيات اقتصادية وسياسية مختلفة، تحدث عنها موقع «أويل برايس» الأميركي، في مقال رأي للكاتب سيمون واتكينز، والذي ذكر أن:

- كل تغيير في سعر النفط الخام بمقدار 10 دولارات يؤدي إلى هامش زيادة بين 25-30 سنتاً في سعر غالون البنزين.

- مقابل كل سنت لارتفاع متوسط سعر الغالون من البنزين، يتراجع الإنفاق الاستهلاكي أكثر من مليار دولار سنوياً.

- سياسياً، وبحسب إحصاءات المكتب الوطني الأميركي للبحوث الاقتصادية، فإن حظوظ أي رئيس للفوز بولاية ثانية تكون أوفر في حال كان الاقتصاد الأميركي مزدهراً، والعكس صحيح.

عوامل رئيسية

من جانبه، يُحدد عضو مجلس أمناء معهد الشرق الأوسط للدراسات الاقتصادية والسياسة، هاشم عقل، في تصريحات خاصة لموقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية» عدداً من العوامل التي تفرض نفسها على أسواق النفط قبيل الاجتماع:

- هناك فشل واضح لسياسات البنوك المركزية في خفض التضخم بالنسبة المرجوة.

- أكبر اقتصاد أوروبي (ألمانيا) في مرحلة الركود.

- السياسات النقدية ورفع أسعار الفائدة المتواصل الذي يحد من الاستثمارات ويؤثر على النمو الاقتصادي.

- تراجع النمو الصناعي في الصين، حتى بعد إلغاء قيود كورونا. ورغم توقعات سابقة بارتفاع الطلب الصيني.

أما من حيث الدول المنتجة وحالة العرض، فيُسجل عدداً من الملاحظات التي ترسم المشهد الراهن أيضاً قبل اجتماع أوبك+ كمعطيات رئيسية؛ وأهمها:

- اتفقت دول «أوبك+» على خفض الإنتاج في العام الماضي وشهر أبريل الماضي.

- هناك زيادة في الإنتاج الروسي، إضافة إلى خصومات كبيرة تقدمها روسيا تحد من ارتفاع الأسعار.

- هناك وفرة في النفط في أسواق آسيا، وأيضاً في أوروبا التي حصلت على النفط الروسي والمنتجات المكررة رغم العقوبات.

- أصبحت هناك منافسة «غير عادلة» بين النفط الروسي ونفط أعضاء «أوبك+» الملتزمين بالحصص.

ويلفت في هذا السياق، إلى أن «قرارات أوبك+ السابقة كانت صائبة، وهناك متابعة ومراقبة دقيقة للأسواق العالمية».

وأضاف أن «هناك حملات على أوبك+ من قبل وكالة الطاقة الدولية، واتهامات لها بزعزعة الاستقرار الاقتصادي العالمي، كما أن هناك همساً إعلامياً عن خلافات سعودية روسية بخصوص حصص الإنتاج

والخصومات الكبيرة في الأسعار، لكن من المستبعد كليا حدوث حرب أسعار؛ لأنها تشكل ضرراً للجميع».

وتبعاً لذلك، يعتقد عضو مجلس أمناء معهد الشرق الأوسط للدراسات الاقتصادية والسياسة، هاشم عقل بأن «اجتماع أوبك القادم سيكون اجتماعاً هاماً جداً؛ لأنه يأخذ في الاعتبار كل ما تقدم».
والثلاثاء، هبطت أسعار النفط بنحو أربعة بالمئة، كما أنها واصلت الانخفاض الأربعاء، وذلك بعد بيانات ضعيفة عن نشاط التصنيع في الصين وارتفاع الدولار، فيما أثرت الضبابية حول القرار المرتقب لتحالف أوبك+ في اجتماعه المقبل على نفسية المتعاملين.

وتدعم تراجع أسعار النفط المخاوف المرتبطة بتباطؤ الطلب من الصين، والتي تُعد أكبر مستورد للنفط في العالم، بعد صدور بيانات اقتصادية أضعف من المتوقع، مع انخفض المؤشر الرسمي لمديري مشتريات قطاع الصناعات التحويلية إلى 48.8 من 49.2 في أبريل، وفقا لبيانات المكتب الوطني للإحصاء. أما قطاع الخدمات فقد سجل نموا بأبطأ وتيرة في أربعة أشهر في مايو، مع انخفاض المؤشر الرسمي لمديري مشتريات القطاع غير الصناعي إلى 54.5 من 56.4 في أبريل.
المستويات العادلة للأسعار

المحلل الاقتصادي الكويتي، محمد الرمضان، يقول في تصريحات خاصة لموقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية» إن «أوبك+» تلعب دوراً مهماً للحفاظ على أسعار النفط في المستويات العادلة لكل من المنتجين والمستهلكين، مردفاً: «عندما نرى أن أسعار جميع السلع زادت مع ارتفاع معدلات التضخم، فليس هناك منطق يُحتم على أسعار النفط أن تكون في الحدود المنخفضة (..) لمعالجة الأزمة يتعين عدم المبالغة في سياسة رفع الفائدة وليس أن يتم دعم تلك السياسة بالاعتماد على أسعار نفط منخفضة».

ويشير إلى أن «الجميع يترقب أسعار النفط في المرحلة المقبلة، لا سيما مع توقعات الدخول في ركود اقتصادي أوسع، بعد دخول ألمانيا في هذه المرحلة، ويُمكن أن يشمل ذلك دولاً أخرى، وبما يؤثر على الطلب على النفط».

وبالتالي فإن «ثمة ترقباً واسعاً لاجتماع أوبك+ القادم، وسط مجموعة من الاحتمالات المطروحة، ربما

أكثرها توقعاً هو أن تتم المحافظة على معدلات الإنتاج دون تغيير.. ومن بين الاحتمالات أيضاً أن يتم توزيع خفض الإنتاج السابق على دول أكثر داخل المنظمة، أو أن يتم إقرار خفض جديد للمحافظة على أسعار النفط حال توسعت أزمة الركود الاقتصادي، لا سيما وأن اجتماعات أوبك+ متباعدة نسبياً».

ويُحيل الرمضان إلى دلالات تصريحات وزير النفط السعودي، لا سيما وأن «المضاربين توقعوا انخفاض أسعار النفط بعد اجتماع أوبك+ الجديد بسبب توقعات الركود الاقتصادي وانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي العالمي».

ويُبرز في هذا السياق عدداً من العوامل الرئيسية التي يتعين وضعها في الاعتبار، أولها أن ثمة ضغوطاً يمارسها الغرب من أجل خفض أسعار النفط لإصلاح حالات الركود وتقليل احتمالات الركود في الدول الأخرى. بينما الدول المصدرة للنفط تستفيد قدر الإمكان في ظل المحافظة على الأسعار في مستوياتها المناسبة في ظل معدلات التضخم الحالية، وذلك بين 80 و85 دولاراً للبرميل.

وتتباين تقديرات المؤسسات المالية العالمية بخصوص أسعار النفط المتوقعة في الربع الثالث من العام الجاري 2023، كان أقصاها عند كل من جيه بي مورغان تشيس (96 دولاراً للبرميل)، ثم يو بي إس غلوبال وسوسيتيه جنرال (95 دولاراً)، وإتش إس بي سي (92 دولاراً)، وغولدمان ساكس (89 دولاراً)، ثم ستاندرد تشارترد (88 دولاراً)، وحدد سيتي غروب السعر المتوقع عند (83 دولاراً للبرميل) ومورغان ستانلي عند 77.9 دولاراً للبرميل.

دور أوبك في استقرار العرض والطلب

وترى خبيرة الطاقة، وأستاذة الاقتصاد بالقاهرة الدكتورة وفاء علي، أن «أسواق النفط عادة ما تتطلع إلى اجتماع أوبك+، ويكتسب الاجتماع القادم أهمية خاصة، لا سيما بعد تصريحات الأمين العام للمنظمة، هيثم الغيص، وكذلك تصريحات نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك».

وشددت على أنه «على مدى سنوات أثبتت أوبك+ قدرتها على التماسك وإيجاد الحلول والتوازن التوافقي في السوق العالمية، كما أن لدى المنظمة آليات للحفاظ على مستويات الطلب العالمي، وكذلك مراعاة

أساسيات السوق الكلية، بالرغم من المضاربات، وبما يؤثر على الأسعار».

وتردف خبيرة الطاقة: «من المتوقع الإبقاء على مستوى التخفيض الساري، ومع التزام أوبك+ بسياستها التوافقية»، مشددة على أهمية الأخذ في الاعتبار مدى تأثير قرب اجتماع الفيدرالي الأميركي، واتجاهاته المحتملة من حيث الإبقاء على سياسة التشديد النقدي من عدمه، كذلك أثر الاتفاق الأميركي الأخير على رفع سقف الدين، وهما عاملان من شأنهما أن يلقيا بظلالهما على أسعار النفط.

وتوضح خبيرة الطاقة في معرض حديثها مع موقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية» أن هناك اهتماماً بعودة النفط الإيراني إلى الأسواق بمجرد رفع العقوبات عن طهران، وهو أمر قد يؤدي لاحقاً إلى تهدئة حماس المضاربات، وزيادة حجم المعروض، مع توقع مزيد من الانخفاض في بيانات الطلب الصيني بالرغم من شراء الصين والهند لكميات كبيرة من النفط الروسي رغم العقوبات الواهية (..)».

وتضيف: «ستُبقي أوبك+ على توقعاتها، كما أنها أثبتت بالدليل القاطع أن التحليل الخاص بها للأسواق كان محقاً أكثر من بيانات وكالة الطاقة بخصوص الطلب، على أساس أن الوكالة متفائلة بخصوص نمو الطلب إلى 2.2 مليون برميل يوميا مع النصف الثاني من العام الجاري».

وتختتم حديثها قائلة: «تشهد الأسواق حالة من حبس الأنفاس؛ انتظاراً لقرارات أوبك، التي لا تمارس أية سياسة عدائية بخصوص آليات السوق ولا تستهدف سعراً محدداً، إنما تعمل على المحافظة على استقرار العرض والطلب».

البيانات الاقتصادية

فيما يتوقع المحلل الاقتصادي الإماراتي، نايل الجوابرة، ألا تحمل محادثات «أوبك+» المرتقبة تغييراً لجهة خفض الإنتاج، لا سيما وأنه في أبريل الماضي اتخذ قرار خفض الإنتاج بواقع 1.6 مليون برميل يومياً بدءاً من مايو، وهو الأمر الذي مازال يضغط على الأسواق.

لكنه يشير في تصريحات خاصة لموقع «اقتصاد سكاي نيوز عربية»، إلى مجموعة عوامل تتجه إليها الأنظار

خلال محادثات أوبك+ وأهمها البيانات الاقتصادية التي لا تزال ضاغطة على الأسواق؛ سواء المرتبطة بالولايات المتحدة وكذلك ملف رفع سقف الدين. وأيضاً البيانات الصادرة من الصين، الأربعاء.

ويشير إلى أن بيانات الصين تكشف تباطؤاً في النشاط الاقتصادي، رغم أن الأنظار كانت تتجه إلى زيادة الطلب في بكين وارتفاع الأسعار منذ بداية العام الجاري مع رفع قيود (صفر كوفيد)، لكن ثمة تباطؤاً تُظهره المؤشرات الاقتصادية، لا سيما وأن أزمة سلاسل الإمداد لا تزال ضاغطة أيضاً.

ويعتقد الجوابرة بأن الاجتماع المقبل قد لا يشهد مفاجآت، بينما في أغسطس قد يتم خفض الإنتاج من جديد ولو في حدود النصف مليون برميل يومياً، موضحاً أن أوبك+ منذ العام 2016 لها دور بناء في المحافظة على أسعار معتدلة بالنسبة للمصدرين والمستوردين، وتبزغ كقوة اقتصادية هائلة في السوق. في المقابل، يتوقع الباحث في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي، أبوبكر الديب، أن يشهد اجتماع أعضاء تحالف منظمة أوبك + استمرار سياسة خفض إنتاج النفط بسبب المخاوف بشأن النمو الاقتصادي ورفع أسعار الفائدة، وضبابية المشهد حول إمكانية المصادقة على اتفاق سقف الدين في الولايات المتحدة الأميركية.

ويذكر الديب أنه رغم إعلان التحالف في أبريل الماضي عن خفض طوعي للإنتاج دخل حيز التنفيذ في مايو، إلا أن أسعار النفط مستمرة في الانخفاض، وزادت المخاوف بشأن إمكانية المصادقة على اتفاق سقف الدين في أميركا شهية المخاطرة، كما ألقت الرسائل المتباينة من كبار منتجي النفط بظلالها على توقعات المعروض (..).

ويشير الديب إلى أن واردات الصين من النفط جاءت في الربع الأول من العام أقل من التوقعات، ما خفض من معنويات السوق، على اعتبار أن الطلب الصيني يعد أحد أهم العوامل الرئيسة الداعمة لأسعار النفط الخام، وربما يتعافي الطلب الصيني في النصف الثاني من العام الجاري.

شكراً